تقرير البورصة اليومي

جني أرباح على الأسهم الرخيصة .. و«الصناعات» تواصل الارتفاع

لم تفلح تداولات الثواني الأخيرة من تحول مسار مؤشري السوق من اللون الأحمر إلى اللون الأخضر لتأتي نهاية جلساته الأسبوعية على اللون الأحمر في جلسة غلب عليها التذبذب بين الارتفاعات والانخفاضات في عمليات جني أرباح «طبيعية» قادت مؤشرها السعري للتراجع بنسبة 0,14٪ ليغلق عند مستوى 6027,1 نقطة متراجعا 8,6 نقاط، فيما تراجع المؤشر الوزني بنسبة 0,28٪، بعد إغلاقه عند 421,53 بخسارة بلغت 1,18 نقطة.

وتأتي تراجعات السوق بعد موجة ارتفاعات متواصلة شهدها السوق خلال الجلسات التسع الماضية على أسهم قيادية ورخيصة قادت السيولة لمستويات لم يبلغها خلال أكثر من 3 اشهر وذلك في ظل استمرار المضاربات على أسهم قيادية ورخيصة. فيما عززت الأخبار الواردة على إتمام صفقة زين السعودية نهاية الشهر الجاري السوق لانتعاش السيولة للارتفاع بشكل فاق جميع التوقعات.

وفتحت شهية الارتفاعات المتداولين أفرادا ومجاميع استثمارية للبيع المنظم على أسهم شهدت ارتفاعات بالحد الأعلى خلال جلسات التداول الأسبوعية والتي غلبت عليها محصلة اللون الأخضر في 3 جلسات مقابل جلستين باللون الأحمر.

ومن بين المؤشرات الإيجابية على أداء السوق استقرار المؤشر السعري فوق مستوى 6000 نقطة، وهو ما يعزز ثقة المتداولين في الدخول لمستوى 6300 نقطة وهو خط المقاومة الثاني للمؤشر تأسيسا لارتفاعات جديدة في ظل تغيير المراكز التي يعتمدها البعض في استراتيجية التداول التي يقومون بها خلال جلسات ما بعد عيد الفطر.

فالسوق الذي كان يعاني الكثير من الاحباطات قبل العيد والتي استمرت لفترة طويلة وظلت ملازمة له حتى بعد العيد تمكن من تجاوز جميع تلك الاحباطات، واستقر على اللون الأخضر في معظم جلسات الأسبوع التي غلب عليها الطابع المضاربي على الأسهم الرخيصة وشراء انتقائي على الأسهم القيادية.

وتأثر السوق بتطور أحداث منطقة اليورو التي ترتبط بشكل وثيق باقتصاديات دول الخليج ومنها الكويت، حيث أدى انكشاف البنوك الفرنسية على ديون اليونان إلى تخفيض تصنيفاتها الائتمانية، وزاد من تلك الخسائر ما أعلن عن خسارة بنك «يو.بي.اس» السويسري المصنف الأول سويسريا والثاني عالميا في مجال الاستثمارات الخاصة مبلغا وقدره مليارا دولار في عملية مصرفية بطريق الاحتيال وأثرت كثيرا على احد البنوك الأوروبية المهمة ما يلقي بظلال سلبية على منطقة اليورو ذات الارتباط الوثيق باقتصاديات المنطقة الخليجية ومن ضمنها الكويت وبالتالي من الممكن أن تتأثر بنوكها وشركات الاستثمار والعقارات فيها.

ومن المتوقع دخول منطقة اليورو في أزمة جديدة قد تساهم بشكل كبير في أن يكون القطاع البنكي الأوروبي «هشا» ما ينبئ أننا على مشارف أزمة جديدة قد تكون أشد من أزمة 2008.

السوق باللون الأحمر في نهاية التداولات الأسبوعية (محمد ماهر)

المؤشرات العامة

أغلق المؤشر العام للسوق في نهاية تداولات الأسبوع على تراجع فقد انخفض المؤشر العام بواقع 8,6 نقاط وبنسبة 0,14٪، فيما تراجع المؤشر الوزني بواقع 1,18 نقطة وبنسبة قدرها 0,28٪.

وبلغ إجمالي الأسهم المتداولة 241,3 مليون سهم نفذت من خلال 3551 صفقة قيمتها 23,6 مليون دينار، وأغلق السوق على تراجع في أداء متغيراته الثلاثة، فقد انخفضت الكميات بنسبة 1,75٪ والصفقات بنسبة 21,2٪ والقيمة بنسبة 41,4٪.

وجرى التداول على أسهم 117 شركة مدرجة، ارتفعت أسعار أسهم 32 شركة، وتراجعت أسعار أسهم 55 شركة وحافظت أسهم 30 شركة على أسعارها دون تغيير، ولم يشمل النشاط أسهم 98 شركة في أغلب القطاعات.

وتصدر قطاع الخدمات النشاط من حيث القيمة، إذ تم تداول 60,8 مليون سهم نفذت من خلال 965 صفقة قيمتها 5,3 ملايين دينار، وجاء قطاع العقارات في المركز الثاني من حيث القيمة، إذ تم تداول 64 مليون سهم نفذت من خلال 784 صفقة قيمتها 5,2 ملايين دينار.

وجاء قطاع الاستثمار في المرتبة الثالثة من حيث القيمة، إذ تم تداول 86,2 مليون سهم نفذت من خلال 961 صفقة بلغت قيمتها 5 ملايين دينار.

وجاء قطاع البنوك في المركز الرابع من حيث القيمة، إذ تم تداول 8 ملايين سهم نفذت من خلال 326 صفقة قيمتها 4 ملايين دينار.

وجاء قطاع الصناعة في المركز الخامس بحجم تداول بلغ 13,5 مليون سهم بلغت قيمتها 3,3 ملايين دينار تقريبا نفذت عبر 336 صفقة.

مصير الموظفين

أعلن رئيس مفوضي هيئة أسواق المال وعبر برنامج المؤشر التليفزيوني أن وضع الموظفين «آمن» وحقوقهم محفوظة بحكم نص المادة 157 من قانون 7 لسنة 2010 الخاص بإنشاء هيئة أسواق المال، إلا أن التصريحات لم تسفر عن أمور إيجابية حتى الآن فموظفو السوق حتى الآن لا يعرفون أين تتجه أوضاعهم وعلى أي وضع ينتمون، فوفقا للمادة المنصوص عليها في القانون فإن أوضاع الموظفين ستنقل بالصلاحيات نفسها إلى هيئة أسواق المال بنفس المسمى ونفس الحقوق المالية والإدارية.

ومع حالات الشد والجذب التي شهدتها الفترة الماضية للوصول إلى حلول عملية لمصير موظفي السوق لاتزال الأمور غير واضحة ومبهمة للموظفين الذين لم يعد أمامهم سوى خيارين اثنين وهما الإضراب أو اللجوء للقانون وكلاهما يفضي إلى مزيد من تأجيل حسم المصير رغم تأكيدات هيئة أسواق المال على أن حقوق موظفي السوق آمنة ولا إشكاليات فيها.

آليات التداول

قادت عمليات جني الأرباح على بعض أسهم قطاع البنوك السوق للتراجع في نهاية تداولاته الأسبوعية، فسهم «بيتك» تراجع بشكل ملحوظ خلال الجلسة بواقع 20 فلسا للسهم بالغا 930 فلسا للسهم في حدود سعرية تراوحت بين 930 فلسا بالحد الأدنى و950 فلسا بالحد الأعلى بسيولة قدرها 1,2 مليون دينار.

واستمر سهم «الوطني» عند نفس مستويات الجلسة السابقة بالغا دينارا و80 فلسا للسهم في حدود سعرية تراوحت بين دينار و100 فلس ودينار و80 فلسا للسهم في الحد الأدنى وبقيمة 424,9 ألف دينار.

وتصدر «الدولي» القيمة على مستوى القطاع على وقع المضاربات العنيفة التي شهدها السهم خلال الجلسة ليستقر في نهاية الجلسة عند مستوى 285 فلسا للسهم وبقيمة 3,9 ملايين دينار.

وحلق سهم «إيفا» في ارتفاعات مضاربية سيطرت بها الشركة على صدارة السوق من حيث الكميات المتداولة بالغة 34,7 مليون سهم مرتفعة بواقع نصف فلس بالغة 44,5 فلسا للسهم.

أما سهم الاستثمارات الوطنية فقد أغلق عند 226 فلسا مرتفعا بواقع 6 فلوس للسهم مع استمرار موجة الارتفاع الذي تشهده أسهم مجموعة الخرافي وعلى رأسها سهم المال الذي ارتفع بالغا 4 فلوس للسهم.

وعاد سهم «المباني» للارتفاع مرة أخرى مستقرا بواقع 850 فلسا للسهم بكمية تداول بلغت 1,7 مليون سهم بقيمة بلغت 1,5 مليون دينار نفذت من خلال 72 صفقة.

واكتسب سهم الصناعات الوطنية زخما قويا في ظل عمليات تبديل مراكز واضحة بين أسهم قطاع الخدمات والبنوك إلى قطاع الصناعة، حيث أغلق السهم عند 238 فلسا للسهم مرتفعا بواقع 8 فلوس للسهم عن الجلسة السابقة.

وفيما تراجع سهم «أجيليتي» بواقع 10 فلوس للسهم مستقرا عند مستوى 330 فلسا، استقر سهم «زين» عند نفس مستواه السابق مرتفعا بواقع دينار و20 فلسا للسهم في عملية تأسيس صعودي للسهم خلال جلسات الأسبوع المقبلة.

● عمر راشد

أرقام ومؤشرات

8.6
نقاط تراجع المؤشر السعري بنسبة 0,14٪، وانخفاض المؤشر الوزني 1,18 نقطة بنسبة 0,28٪.

241.3
مليون سهم تم تداولها بقيمة 23,6 مليون دينار.

5
شركات استحوذت أسهمها على 31,8٪ من القيمة الإجمالية، واستحوذ سهم «الصناعات» على 8,9٪ من إجمالي القيمة.

4
قطاعات أغلقت على اللون الأخضر من أصل 8 قطاعات مدرجة بالسوق، ثلاثة قطاعات باللون الأخضر، و«البنوك» في صدارة القائمة الحمراء.

«إيفا»: الأسهم الرخيصة تسيطر على التداولات

قال التقرير الأسبوعي لشركة «ايفا للاستثمارات» ان سوق الكويت للأوراق المالية أنهى تداولات الأسبوع على ارتفاع حيث أغلق المؤشر السعري عند مستوى 6,027,1 نقطة مرتفعا بنحو 1,08٪ من إغلاق الأسبوع السابق، في حين أنهى المؤشر الوزني تداولات هذا الأسبوع ليغلق عند مستوى 421,53 نقطة مرتفعا بنحو 1,19٪ من إغلاق الأسبوع السابق.

وأضاف التقرير ان إجمالي القيمة المتداولة في السوق في الأسبوع الماضي بلغ 154,6 مليون دينار بارتفاع بلغ 78٪ عن الأسبوع السابق، استحوذ قطاع الخدمات على النصيب الأكبر من القيمة المتداولة بالنسبة لقطاعات السوق بنسبة بلغت 30٪ من إجمالي قيمة تداولات السوق، بينما جاء قطاع البنوك في المركز الثاني مستحوذا على ما قيمته 23٪ من إجمالي التداولات، أما أقل القطاعات تداولا فكان قطاع التأمين حيث استحوذ على ما نسبته 0,02٪ من إجمالي التداولات، أما من حيث مستوى القيمة للأسهم المتداولة فقد كان سهم الاتصالات المتنقلة من أكثر الأسهم تداولا حيث بلغ إجمالي التداول على السهم 14 مليون دينار ما نسبته 9٪ من إجمالي القيمة المتداولة للسوق، يليه سهم بيت التمويل الكويتي حيث بلغ إجمالي التداول على السهم 11,4 مليون دينار ما نسبته 7,3٪ من إجمالي القيمة المتداولة للسوق، ثم جاء سهم بنك الكويت الوطني في المرتبة الثالثة بقيمة 8,9 ملايين دينار بنسبته 5,8٪ من إجمالي القيمة المتداولة للسوق.

وأشار الى سيطرة الأسهم الرخيصة على مجريات التداول خلال الأسبوع واستمرت المضاربات على هذه الأسهم في أكثر جلسات التداول بعد دخول المحافظ المالية عليها، ومن أكثر الأسهم ارتفاعا هو سهم المال للاستثمار حيث أقفل عند مستوى 70 فلسا مرتفعا 45,83٪ عن إقفال الأسبوع السابق تلاه صعودا سهم الساحل للاستثمار الذي أقفل عند 87 فلسا مرتفعا بنسبة 40,32٪ عن إقفال الأسبوع السابق، أما أكثر الأسهم تراجعا فكان سهم السينما الكويتية الوطنية الذي أقفل عند مستوى 1,320 فلس منخفضا بنسبة 13٪ عن إقفال الأسبوع السابق.

ناقشت أداءها المالي ورؤيتها المستقبلية

«جلوبل» تجتمع مع البنوك الدائنة وتستعرض بدائل لتعزيز مركزها المالي

عقد بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) اجتماعا أمس مع البنوك الدائنة لمناقشة الأداء المالي والتوقعات المستقبلية للشركة في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية إقليميا وعالميا.

ففي ضوء التحديات الجارية التي تواجهها الأسواق المالية، استعرضت الشركة عددا من البدائل المحتملة لتعزيز مركزها المالي. ومن أجل دراسة البدائل المحتملة مع الشركة بشكل أكثر تفصيلا، قامت البنوك الدائنة بتشكيلة لجنة للمتابعة.

إضافة إلى ذلك، طلبت جلوبل تعاون البنوك الدائنة على المدى القريب وذلك فيما يتعلق بتأجيل الالتزامات المالية الأساسية المستحقة عليها في ديسمبر 2011، وتأجيل فرض أي زيادة في أسعار الفائدة اعتبارا من ديسمبر 2011 والتنازل عن أو تأجيل بعض الشروط والأحكام والتي تسري على جلوبل في إطار اتفاقية تسوية الديون المستحقة عليها. وتهدف هذه التعديلات إلى تيسير عملية المناقشات فيما بين جلوبل والبنوك الدائنة من أجل التوصل إلى اتفاقية جديدة لإعادة هيكلة ديون الشركة بما يعزز مركزها المالي ويتلاءم مع ظروف الأسواق المالية. الجدير بالذكر أن جلوبل استمرت في خدمة ديونها وفي مواعيد استحقاقها.

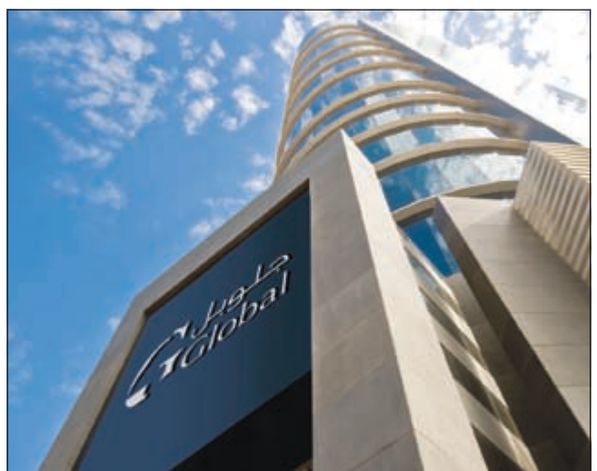

بما نسبته 77,7٪

«وضوح»: ارتفاع قيم التداولات إلى 154,7 مليون دينار

ذكر التقرير الأسبوعي لشركة وضوح للاستشارات ان سوق الكويت للأوراق المالية أنهى تداولات الأسبوع الثاني من شهر سبتمبر بإغلاق المؤشر السعري عند مستوى 6,027,1 نقطة، مرتفعا بنسبة 1,08٪ عن إغلاق الأسبوع السابق الذي بلغ 5,962,5 نقاط، كما أنهى المؤشر الوزني تداولات الأسبوع الماضي عند مستوى 421,53 نقطة مرتفعا بنحو 1,19٪ مقارنة بإغلاق الأسبوع السابق عند 416,59 نقطة.

وقال التقرير ان إجمالي القيمة المتداولة خلال الأسبوع الماضي بلغ ما يقارب 154,7 مليون دينار مقارنة بنحو 87,1 مليون دينار خلال الأسبوع السابق مرتفعا بنحو 77,7٪، كما ارتفعت كمية الأسهم المتداولة لهذا الأسبوع بنحو 48,7٪ لتبلغ بنهاية هذا الأسبوع 1,249,5 مليون سهم من خلال تنفيذ 20,020 صفقة.

وعلى صعيد القطاعات، أشار التقرير الى ان تداولات السوق شهدت أداء ايجابيا حيث ارتفع إغلاق جميع القطاعات ماعدا قطاع البنوك الذي انخفض وحيدا بنسبة 0,3٪ ليغلق مؤشره الوزني عند 580,52 نقطة، في حين تصدر قطاع الصناعة قائمة الارتفاعات القطاعية حيث ارتفع بنسبة 2,8٪ ليغلق مؤشره الوزني عند 344,83 نقطة، تلاه المؤشر الوزني لقطاع العقار ليغلق مؤشره الوزني عند 191,72 نقطة بنسبة ارتفاع 2,7٪، وجاء قطاع الخدمات في المرتبة الثالثة من الارتفاعات بنسبة 2,60٪ ليغلق مؤشره الوزني عند مستوى 608,46 نقاط، وتذيل الأغذية قائمة الارتفاعات ليغلق مؤشره الوزني عند 588,7 نقطة بنسبة ارتفاع 0,1٪.

أما من حيث نشاط قيمة التداول للقطاعات فقد تصدرها قطاع الخدمات مستحوذا على 30,5٪ من قيمة تداولات السوق، يليه في النشاط قطاع البنوك حيث حقق قيمة تداول تعادل 23,0٪ من إجمالي قيمة تداولات السوق، وحل قطاع الاستثمار في المركز الثالث بقيمة تداول تعادل 17,3٪ من إجمالي قيمة التداول.

وعلى صعيد الأسهم فقد تصدر الارتفاعات سهم المال بواقع 45,8٪ ليغلق عند 70 فلسا، يليه سهم ساحل بواقع ارتفاع 40,3٪ ليغلق عند 87 فلسا، وجاء سهم أدنك في المرتبة الثالثة بواقع ارتفاع 40,0٪ ليغلق عند 17,5 فلسا، وفي المقابل تصدر التراجعات سهم سينما بنحو 13,2٪ حيث أغلق عند 1,320 فلس، يليه سهم ثريا بخسارة مقدارها 10,3٪ ليغلق عند 87 فلسا، ثم سهم المعدات بخسارة مقدارها 10,2٪ ليغلق عند 53 فلسا.

ومن حيث نشاط الأسهم فقد حقق سهم زين أعلى قيمة تداول خلال هذا الأسبوع بلغت 14,12 مليون دينار وأغلق عند 1,020 فلس، يليه سهم بيتك بقيمة تداول مقدارها 11,40 مليون دينار، حيث أغلق عند 930 فلسا، واما بالنسبة لنشاط الأسهم من حيث الكمية المتداولة فقد تصدرها سهم ايفا بكمية تعادل 97,84 مليون دينار ليغلق عند 44,5 فلسا، تلاه سهم ابيار بكمية تداول مقدارها 85,92 مليون دينار ليغلق عند27 فلسا.

«الاستثمارات»: الإجراءات الأخيرة لـ «هيئة الأسواق» حفزت السيولة الكامنة في السوق

ذكر التقرير الأسبوعي لشركة الاستثمارات الوطنية ان مؤشر NIC50 أقفل بنهاية تداول الأسبوع الماضي عند مستوى 4,798,1 نقطة بارتفاع قدره 72,4 نقطة وما نسبته 1,5٪ مقارنة بإقفال الأسبوع قبل الماضي الموافق 8 سبتمبر 2011 والبالغ 4,725,7 نقطة وانخفاض قدره 670,5 نقطة وما نسبته 12,3٪ نقطة عن نهاية عام 2010 وقد استحوذت اسهم المؤشر على 84,2٪ من اجمالي قيمة الأسهم المتداولة في السوق خلال الاسبوع الماضي.

وأضاف أن المؤشر السعري للسوق أقفل عند مستوى 6,027,1 نقطة بارتفاع قدره 64,6 نقطة وما نسبته 1,1٪ مقارنة بإقفال الاسبوع قبل الماضي والبالغ 5,962,5 نقطة وانخفاض قدره 928,4 نقطة وما نسبته 13,3٪ عن نهاية عام 2010.

أما المؤشر الوزني للسوق فقد أقفل عند مستوى 421,5 نقطة بارتفاع قدره 4,9 نقاط وما نسبته 1,2٪ مقارنة بإقفال الاسبوع قبل الماضي والبالغة 416,6 نقطة وانخفاض قدره 62,6 نقطة وما نسبته 12,9٪ عن نهاية عام 2010.

مؤشرات التداول

وقال التقرير انه خلال تداولات الاسبوع الماضي ارتفع مؤشر المعدل اليومي لكمية الاسهم المتداولة وعدد الصفقات وقيمتها بنسبة 49,0٪ و65,6٪ و77,7٪ على التوالي، ومن أصل الـ 215 شركة مدرجة بالسوق تم تداول اسهم 138 شركة بنسبة 64,2٪ من اجمالي اسهم الشركات المدرجة بالسوق، ارتفعت اسعار اسهم 76 شركة بنسبة 55,1٪ فيما انخفضت اسعار اسهم 43 شركة بنسبة 31,2٪ واستقرت اسعار اسهم 19 شركة بنسبة 13,8٪ من إجمالي اسهم الشركات المتداولة بالسوق ولم يتم التداول على اسهم 77 شركة بنسبة 35,8٪ من إجمالي اسهم الشركات المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية الرسمي.

وأشار الى انه بلغت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي 30,524,1 مليون دينار بارتفاع قدره 344,1 مليون دينار وما نسبته 1,1٪ مقارنة مع نهاية الاسبوع قبل الماضي والبالغة 30,179,9 مليون دينار وانخفاض قدره 5,838,0 مليون دينار وما نسبته 16,1٪ عن نهاية عام 2010.

وقال التقرير ان تعاملات الاسبوع الماضي شهدت ارتفاعا في ادائه وذلك بالمقارنة مع ادائه خلال الاسبوع قبل الماضي، حيث حققت المؤشرات العامة (السعري ـ الوزني ـ NIC50) مكاسب بنسب بلغت 1,1٪ و1,2٪ و1,5٪ على التوالي، وكذلك الحال بالنسبة الى مستوى المتغيرات العامة (المعدل اليومي للقيمة المتداولة ـ الكمية ـ عدد الصفقات) والتي ارتفعت بنسب بلغت 78٪ و49٪ و66٪ على التوالي، هذا وبلغ المتوسط اليومي للقيمة المتداولة 30,9 مليون دينار خلال الاسبوع بالمقارنة مع متوسط 17,4 مليون دينار للاسبوع الذي قبله.

وقد أنهى السوق تعاملاته بعد اسبوع نشط كسر من خلاله حاجز 6000 نقطة مستقرا عند مستوى 6027 نقطة وذلك صعودا من قاعه القياسي والبالغ 5764 نقطة المسجل في تاريخ 21 اغسطس وهو ناتج عن انخفاضات متواصلة منذ ان سجل أعلى مستوى له خلال العام الحالي حين بلغ 6999 نقطة في شهر يناير، ولا شك أن دخول السوق في الخانة السعرية الجديدة قد خلق نوعا من التفاؤل حول تأسيس ذلك المستوى النفسي كحاجز للدعم او كحد أدنى للمستويات السعرية السائدة، لاسيما بعد العبور على تاريخ سريان اللائحة التنفيذية لقانون هيئة اسواق المال بمنتصف الاسبوع وهو ما بدد المخاوف السابقة والشكوك حول الترقب الناتج عن تطبيقها، وعلى الرغم من كون ذلك قد تم بشكل تدريجي وعلى مدى اسبوعين اولا في الخطوة التي قام بالإعلان عنها رئيس مجلس المفوضين قبل الدخول بعطلة العيد بتأجيل الجزء الأكبر ممن تنطبق عليهم اللائحة الى مارس من العام المقبل، وثانيها انقشاع الغمامة التي كانت تحوم حول جزء كبير من الاستحقاقات المطلوبة سواء على قطاع الصناديق الاستثمارية او شركات الوساطة المالية وهي على ما يبدو قد نجحت في الاستيفاء او التعهد باستيفائها خلال المرحلة المقبلة بالإشراف المباشر من قبل هيئة أسواق المال، ويتضح هذا الأمر فيما جاء في حديث أوضحه رئيس مجلس المفوضين بأن الجهات المرخص لها والتي ينطبق عليها القانون قد أبدت تجاوبا في التعامل مع متطلبات الهيئة ولائحتها التنفيذية، وهي رسالة تدل على الرضا او الاكتفاء بما هو مقدم حتى اللحظة في اطار الوصول للتطبيق الكامل لجميع الأطراف بما فيها العوالق القانونية التي تكتنف تطبيق اللوائح من خلال تأمين النصاب المطلوب لانعقاد مجلس الهيئة، هذا من جانب، ومن ناحية اخرى فان الانخفاضات الكبيرة المسجلة بآخر اسبوع من شهر رمضان قد اصبح لها ردة فعل مماثلة في قوتها من خلال ما نشهده من نشاط لافت شمل كل قطاعات السوق وهي بمنزلة شرارة انطلقت، وبلغت القيمة المتداولة على اثرها 47 مليون دينار بأحد أيام الاسبوع لاسيما انه قد بدأ بنشاط سهم «زين» الذي استعاد مركزه كأكبر شركة من ناحية القيمة الرأسمالية بالسوق وهو ما نتج عنه نشاط عم اربع مجاميع استثمارية على الأقل أبرزها كتلة «زين» وكتلة مجموعة شركات اجيليتي ناهيك عن قطاعات بعينها كقطاع البنوك، وهو ما ادى الى قيام اوساط السوق بالبحث عن الأسباب او الشائعات الجارية خلف نشاط مجاميع محددة، وقد ظهر بعض منها بالصحف الا انه سرعان ما قد تم نفيه رسميا، وباعتقادنا ان العوامل التي ذكرناها بالتقرير مثل ردة فعل السوق بعد الانخفاضات الكبيرة والمبادرة التي أخذت زمامها بعض الأطراف المؤسسية وعبور تاريخه تطبيق اللائحة التنفيذية، هي أبرز ما عمل على تحفيز السيولة الكامنة والتي أدى دخولها ودورانها الى تحقيق أسهم الشركات لمكاسب واجتذاب سيولة اضافية من اطراف السوق المتعددة وهو ما أدى الى الالتفات لرخص مستويات بعض من سلعه الرئيسية، والاختلاف هنا حول توقيت استمرار ذلك التوجه في ظل المتغيرات السريعة الحاصلة وكذلك في تأمين تحقيق الاصلاحات والمتطلبات التي تغذي استمرار تلك الموجة واستثمارها بالشكل الذي يعود بالنفع على أحوال السوق.

الشركة الكويتية المتحدة العالمية القابضة ش.م.ك (مقفلة)

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية للسنة المالية المنتهية في 2010/12/31

يسر مجلس إدارة الشركة الكويتية المتحدة العالمية القابضة، دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية والمقرر عقدها بمبنى وزارة التجارة والصناعة، بقاعة الاجتماعات أ - الدور الأول - في تمام الساعة الـ 10 صباحاً يوم الخميس الموافق 2011/09/29م وذلك لمناقشة البنود المدرجة على جداول الأعمال.

لذا يرجى من السادة المساهمين الكرام الراغبين في الحضور مراجعة مكتب **السادة/ بدر البزيع وشركاه** في بنيد القار قطعة 3 شارع 65 برج الدروازة - الدور الأول، هاتف رقم: 22445458 - 22418849 وذلك قبل موعد الاجتماع بـ 24 ساعة لاستلام بطاقة الحضور.

مجلس الإدارة